الارهاب والتحالفات الدولية
دراسة في دوافع الشراكة الدولية " السياقات الفكرية "

أ.م.د. حسين علاوي خليفة[*]
د. سيف منذر العياش[**]

The phenomenon of terrorism is one of the most dangerous and the most terrible crimes that have spread in our modern world so that they have become universal in nature. The states and peoples of the world are suffering from varying degrees of suffering and forms. The phenomenon of committing terrorist acts in recent years has been exacerbated in various ways, Our current century is the century of terrorism. This poses a threat to international peace and security and jeopardizes internal and international stability and relations between States.

In light of this threat, there was a need for a global reaction by all countries, where the policies of those countries became fully directed towards the goal of countering terrorism and combating it with the consequent re-formation of international alliances. The fight against terrorism was the first task on the international agenda of the countries of the world State through international alliances to counter terrorism.

The elimination of the phenomenon of terrorism in its various forms, forms and methods is linked primarily to the causes and motives behind it, as well as identifying the most important and most important implications of the phenomenon of terrorism, which is a great impetus to push States and international and regional organizations to work with all possible Capabilities and

[*] استاذ مادة الامن الوطني – قسم الاستراتيجية – كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين.
[**] دبلوماسي – وزارة الخارجية العراقية.

capabilities to combat terrorism. The present study has reviewed the political and security implications of the phenomenon of terrorism and how they directly affect international peace and security.

0- المقدمة :

ان التحالفات الدولية تعد شكلاً من اشكال التعاون والتعاقد الثنائي والجماعي بين الدول في الشؤون العسكرية والدفاعية والاقتصادية والحرب على الإرهاب ، فهي ظاهرة قديمة تمتد في قدمها الى أعماق التاريخ الذي شهده العالم بصورة متعددة على مر العصور .

وبدأت التحالفات بالصورة البسيطة من الاتفاقيات الثنائية لتنظيم أمور الدفاع بين دولتين لمواجهة الاخطار المشتركة ، ثم تطورت لتشمل اتفاقيات المعونات المتبادلة التي تتعهد خلالها دولتان او اكثر بتقديم المعونة والمساعدات اللازمة ، اذ ما تعرضت احداها للعدوان ، حتى استقرت لتأخذ الصيغة الرسمية في النظام القانوني الدولي المعاصر متجسده في هيئة الأمم المتحدة وميثاقها الذي جاء بفصل كامل بخصوص المنظمات الإقليمية ، وكذلك المادة 51 من الميثاق التي اجازت الدفاع الشرعي الجماعي الذي عادة ما تشير اليها المواثيق المنشئة للتحالفات ضد الإرهاب والتعاون الاستراتيجي .

وبما ان الدول قد واجهت منذ مطلع القرن الحادي والعشرين موجة الإرهاب الجديدة الذي بدأت منذ احداث 11 أيلول 2001 وصولاً الى احدث العراق وسقوط الموصل في عام 2014 ببروز تنظيمات إرهابية في سوريا وليبيا ومصر، جعل من الإرهاب احد التحديات الاستراتيجية التي تهدد استقرار الدولة في القرن الحادي والعشرين ، لذلك صارت هناك حاجة الى معالجة عوامل القوة والضعف في الدولة القومية عبر التحالفات الدولية لمواجهة الإرهاب .

1-0- إشكالية الدراسة:

تعاني ظاهرة الإرهاب من عدم قدرة الدول لذاتها في مواجهة الإرهاب نتيجة لتطور ظاهرة الأجيال الإرهابية المعاصرة من جهة وبروز ظاهرة المقاتلين الأجانب الإرهابيين

من جنسيات مختلفة ، وهذا ما يتطلب من الدول اليوم إيجاد الية عمل استراتيجية مشتركة لمواجهة الإرهاب تتمثل بالتحالفات الدولية ضد الإرهاب .

2-0- فرضية الدراسة:

هنالك علاقة طردية بين الإرهاب كتحدي للدولة وبين التحالفات الدولية كسلوك للأستجابة إليه ومكافحته والقضاء عليه، وبالتالي فأن العلاقة فيما بين الإرهاب والتحالفات الدولية علاقة طردية تفاعلية، فكلما عملت الدولة على بناء أواصر التحالفات الإستراتيجية لمواجهة الإرهاب كلما أعطى ذلك فاعلية كبيرة لعمليات مكافحة الإرهاب وأثرها في استقرار الدولة والعكس صحيح.

3-0- منهجية الدراسة:

عمل الباحثان على اتباع حزمة من المناهج العلمية في دراسة موضوعة الدراسة ، ولم يتبع منهجاً واحداً في حد ذاته ، عملا بمبدأ التكامل المنهجي الذي غالباً ما يوصف بالشمول من حيث قدرته على احتضان كل ما له صله بمتطلبات البحث العلمي

4-0- هيكلية الدراسة:

قسمت الدراسة الى مقدمة وثلاثة مطالب وفقاً للتصنيف العشري فضلاً عن الخاتمة وعلى النحو الاتي:

- تناول (المبحث الاول) مفهوم الإرهاب ودوافعه ، اما (المبحث الثاني) فقد تناول مفهوم التحالفات الدولية وانواعها، في حين تناول (المبحث الثالث)العلاقة بين التحالفات والارهاب.

1- مفهوم الارهاب ودوافعه:-

تعتبر ظاهرة الإرهاب ظاهرة موغلة بالقدم في السياسة الدولية وتطورت مع الزمن من حيث التشكيل والأسباب والأدوات والأهداف وهذا ماجعل الأدبيات تختلف في وجهات النظر أتجاه تعريف مفهوم الإرهاب وصعوبة الاتفاق بين الدول حول تعريف هذه الظاهرة وتحديد عناصرها وشروطها الأساسية وذلك إنطلاقاً من اختلاف الرصيد الفكري والعقائدي الذي تدرك من خلاله كل دولة هذه المسألة.

تشتق كلمة " ارهاب" من الفعل المزيد (أرهب)؛ ويقال ارهب فلانا : اي خوفه وفزعه، والارهابيون في "المعجم الوسيط " وصف يطلق على الذين يسلكون العنف والارهاب لتحقيق اهدافهم السياسية[1] . والارهابي في "المنجد": من يلجا الى الارهاب لاقامة سلطته ،والحكم الارهابي هو نوع من الحكم يقوم على الارهاب والعنف تعمد اليه الجماعات الراديكالية او جماعات ثورية متطرفة.

انتشر الارهاب في وقتنا الحاضر في كل ارجاء العالم وتعالت النداءات لتحديد مفهومه، وتوضيحه وبيان اشكاله وصوره، وطرحت هذه المشكلة في المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية للبحث فيها لكن الآراء والمواقف بصددها جاءت مختلفة من حيث الوجهة التي ينظر منها الارهاب، فهو أداة ووسيلة اجرامية مدانة عند أغلب الدول والمجتمعات كما تم أدانة أفعال الإرعاب الصادر عن تنظيم القاعدة وكيان داعش الارهابيين.

ادى اختلاف الدول في نظرتها الى الارهاب من حيث مفهومة ومعناه ، الى صعوبة اتفاقها على المستوى الدولي بشأن التعاون لمكافحة هذه الظاهرة ، ويمكن تجسيد هذا الاختلاف في العبارة المختصرة التي تقول : " ان الارهابي في نظر البعض ، هو محارب من اجل الحرية في نظر الاخرين" . وأدى ذلك الى فشل اغلب الجهود الدولية في الوصول الى تحديد دقيق لحقيقة الارهاب ، مما حال دون الاتفاق على درجة من التعاون الدولي لمكافحة الارهاب ، لدرجة ان المؤتمر الدولي الذي عقد في عام 1973م لبحث الارهاب والجريمة السياسية قد انتهى الى ان عدم وجود مفهوم واضح للأسباب التي تؤدي الى ممارسة النشاطات التي تنشأ حالة الارهاب وهو العقبة التي تحول دون اقتلاع الارهاب واجتثاث جذوره.

ويهدف الارهاب بالدرجة الاولى الى اثارة الرعب والخوف والقلق ونشر الفوضى بين الافراد والجماعات والدول، وقد تكون اهداف الارهاب سياسية او مذهبية او اجتماعية، وقد تكون فورية او مستقبلية وقد تكون لبث روح الكراهية بين طبقات المجتمع او هدم وزعزعة ثقة الجمهور في الحكومة وسلطات الامن.

لقد كان الارهاب ظاهرة من مظاهر الاضطراب السياسي في القرون السابقة، فظاهرة الارهاب لا تقتصر على دين او على ثقافة او على هوية معينة، وإنما هي ظاهرة شاملة وعامة وهذا ما أشرته الدراسات المختصة في شؤون الإرهاب.

وعرفت عصبة الامم الارهاب عام 1937 في م(1) من اتفاقية جنيف بأنه " الاعمال الاجرامية الموجهة ضد الدولة او التي تهدف او تخطط الى احداث حالة من الرعب لأشخاص معينين او مجموعة من الناس او لدى العامة".[2]

وقد حاولت المنظمات الدولية كالأمم المتحدة تحديد مفهوم الفعل الارهابي من منطلق أن الارهاب هو شكل من أشكال العنف المسلح المنظم، بحيث أصبح هناك اتفاق عالمي على كثير من صور الاعمال الارهابية مثل الاغتيال والتعذيب واختطاف الرهائن واحتجازهم وبث القنابل والعبوات المتفجرة واختطاف وسائل النقل كالسيارات والاتوبيسات والطائرات او تفجيرها، وتلغيم الرسائل وارسالها الى الاهداف التي خطط الارهابيون للإضرار بها...إلخ.

ويعرف اللواء احمد جلال عز الدين الارهاب بأنه" استراتيجية عنف منظم ومتصل تمارسة جماعة ارهابية او مجموعة سياسية ضد دولة او مجموعة سياسية اخرى من خلال حملة اعمال القتل والاغتيال وخطف الطائرات واحتجاز الرهائن وزرع المتفجرات او ماشابه ذلك من افعال التهديد بها وذلك لخلق حالة من الرعب العام بقصد تحقيق اهدافه السياسية".[3]

والارهاب هو اداة او وسيلة لتحقيق اهداف سياسية، سواء كانت المواجهة داخلية، بين السلطة السياسية وجماعات معارضة لها،او كانت المواجهة خارجية بين الدول.

فالارهاب هو نمط من انماط استخدام القوة في الصراع السياسي، حيث تستهدف العمليات الارهابية القرار السياسي، وذلك بإرغام دولة او جماعة سياسية على اتخاذ قرار او تعديله او تحريره، مما يؤثر في حرية القرار السياسي لدى الخصوم[4].

وقد شمل الارهاب جماعات تسعى الى قلب انظمة حكم محددة، وفقاً لذرائع تحت أي مسمى سواء كانت مظالم قومية ام لجماعات معينة، او بهدف تدمير نظام دولي كغاية مقصودة لذاتها"[5].

ويعتبر الارهاب من الظواهر الاجرامية التي تجاوزت حدود الدولة الواحدة، فاكتسب بذلك طابعاً عالمياً يهدد أمن وسلامة البشرية وحقوق الانسان وحرياته الاساسية ومصالح الشعوب الحيوية وذلك من اجل احداث تغيرات في الاوضاع الدولية.[6]

فالارهاب اصبح ظاهرة خطيرة جداً تهدد الحياة اليومية للانسان في كل زمان ومكان، اي ان هذه الظاهرة لم تعد ضمن رقعة محددة بل هي ظاهرة ليس لها وطن ولا دين ولا هوية تتحدد بها.

وكانت وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية (C.I.A) قد تبنت في عام 1980، تعريفاً ينصُّ على ان "الارهاب هو التهديد باستعمال العنف او استعمال العنف لأغراض سياسية من قبل أفراد او جماعات، سواء تعمل لصالح حكومة قائمة او تعمل ضدها، وعندما يكون القصد من تلك الاعمال إحداث صدمة، او فزع، او ذهول، او رعب لدى المجموعة المستهدفة والتي تكون عادة أوسع من دائرة الضحايا المباشرين للعمل الارهابي.

فالارهاب هو" كل عمل من اعمال العنف المسلح يرتكب من اجل هدف سياسي او اجتماعي او مذهبي او ديني بالانتهاك لقواعد القانون الدولي الانساني التي يحظر استخدام الوسائل اللوجستية او مهاجمه الضحايا الابرياء او مهاجمة اهداف معينه دون اي ضرورة عسكرية.[7]

فالارهاب "هو فعل منظم من افعال العنف الشديد او التهديد به يسبب فزعاً او رعباً من خلال اعمال القتل او الاغتيال او حجز الرهائن او اختطاف الطائرات او تفجير المفرقعات وغيرها مما يخلق حالة من الرعب والفوضى والاضطراب، والذي يستهدف تحقيق اهداف سياسية سواء قامت به دولة او مجموعة من الافراد ضد دولة اخرى او مجموعة اخرى من الافراد، وذلك في غير حالات الكفاح المسلح الوطني المشروع من اجل حق تقرير المصير في مواجهة جميع اشكال الهيمنة او قوات استعمارية او محتلة او عنصرية او غيرها، وبصفة خاصة حركات التحرير المعترف بها من الامم المتحدة ومن المجتمع الدولي والمنظمات الاقليمية بحيث تنحصر اعمالها

في الاهداف العسكرية او الاقتصادية للمستعمر او المحتل او العدو، ولا تكون مخالفة لمبادئ حقوق الانسان، وأن يكون نضال الحركات التحررية وفقاً لأغراض ومبادئ ميثاق الامم المتحدة وسواه من قرارات اجهزتها ذات الصلة بالموضوع".

وقد عرفت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب (م 1، فق 2)، في 22/4/1998 خلال الاجتماع الختامي لوزراء الداخلية والعدل العرب في القاهرة بأنه" كل فعل من افعال العنف او التهديد به اياً كانت بواعثه واغراضه يقع تنفيذاً لمشروع اجرامي فردي او جماعي يهدف الى القاء الرعب بين الناس او ترويعهم بايذائهم او تعريض حياتهم او حرياتهم او امنهم للخطر او الحاق الضرر بالبيئة او بأحدى المرافق او الاملاك العامة او الخاصة او احتلالها او الاستيلاء عليها او تعرض احد الموارد الوطنية للخطر".[8]

فالارهاب هو " عمل اجرامي مصحوب بالرعب او العنف بقصد تحقيق هدف معين.[9] اي "الاعمال الاجرامية التي يكون هدفها الاساس هو نشر الخوف والرعب من خلال استخدام وسائل من شأنها خلق حالة من الذعر العام.[10]

كما جاء في الموسوعة البريطانية ان الارهاب هو الاستخدام المنظم للرعب او العنف ضد الحكومات والجمهور والاشخاص لتحقيق هدف سياسي. ويعرف (أريك موريس) الارهاب " بأنه استخدام او التهديد باستخدام عنف غير عادي لتحقيق غايات سياسية. اما ريمون آرون خبير العلوم السياسية فيرى الارهاب "بأنه عمل من اعمال العنف ترجح فيه كفة التأثير النفسي على كفة النتائج المادية.

وقد عرف قانون مكافحة الارهاب البريطاني الارهاب بانه" استخدام العنف لتحقيق غايات سياسية بما في ذلك كل استخدام للعنف لخلق حالة من الخوف لدى العامة او جزء منهم".[11]

اما وزارة الخارجية الامريكية، فقد عرفت الارهاب على انه "العنف المتعمد ذو الدوافع السياسية ضد اهداف غير قتالية من جانب جماعات قومية فرعية او عملاء يعملون في السر".

بمعنى اخر هو" كل عمل من اعمال العنف المسلح يرتكب من اجل هدف سياسي او اجتماعي او مذهبي او ديني يتسبب بانتهاك قواعد القانون الدولي الانساني

التي تحظر استخدام الوسائل اللوجستية او مهاجمة الضحايا الابرياء او مهاجمة اهداف معينة دون اي ضرر عسكري"[12].

فقد عرف الارهاب أنه " الاعمال الاجرامية التي يكون هدفها الاساسي هو نشر الخوف والرعب من خلال استخدام وسائل من شأنها خلق حالة من الذعر والخطر العام"[13].

وقد اورد القاموس السياسي معنى الارهاب بأنه" محاولة نشر الذعر والفزع لتحقيق اهداف سياسية" والارهاب وسيله تستخدمها حكومة استبدادية لارغام الشعب على الخضوع والاستسلام لها. كما قامت به حكومة الارهاب أبان الثورة الفرنسية عام 1789.[14]

وقد عرف الفقيه (بروس هوفمان) الارهاب بانه" الاستخدام غير الشرعي للقوة او العنف ضد الاشخاص والاموال وذلك لتخويف وارعاب واجبار الحكومة والشعب على مناصرة وتعزيز الاهداف السياسية والاجتماعية المراد تحقيقها".[15]

فالارهاب هو وسيلة تتخذها الدولة لفرض ارادتها على الشعب لأشاعة روح الانهزامية والرضوخ لمطالبها التعسفية.

اما المفهوم الفرنسي للارهاب فقد عرفه بأنه" نشاط جماعي او فردي يهدف الى تقويض النظام العام في الدولة"[16]

كما عرف محمد فتحي عيد الارهاب بأنه" عمل غير مشروع من اعمال العنف يهدف الى بث الرعب والفزع داخل مجتمع ما او شريحة منه بقصد تحقيق هدف سياسي".[17]

وبنفس الاتجاه عرف (توم ماليسون) الارهاب بأنه" الاستعمال المنسق للعنف او التهديد بأستعماله من اجل بلوغ اهداف سياسية معينة".[18]

اما المفهوم العراقي للإرهاب فقد عرف الإرهاب وفقاً لقانون مكافحة الارهاب رقم (13) لعام 2005 بأنه" كل فعل اجرامي يقوم به فرد او جماعة منظمة استهدف فرداً او مجموعة افراد او جماعات او مؤسسات رسمية او غير رسمية اوقع الاضرار

بالممتلكات العامة او الخاصة بغية الاخلال بالوضع الامني او الاستقرار والوحدة الوطنية او ادخال الرعب او الخوف والفزع او اثارة الفوضى تحقيقاً لغايات ارهابية".[19]

1.1- دوافع الإرهاب:

ظهر الارهاب بمفهومه الحالي إبان الثورة الفرنسية في اواخر القرن الثامن عشر الميلادي، ويعد الارهاب ظاهرة معقدة ومتشابكة تشترك في بروزها في المجتمع جملة من العوامل والاسباب، حيث تتداخل العوامل الشخصية والنفسية والدينية والعقائدية مع العوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية والاعلامية، لتشكل ظاهرة الارهاب التي تحقق اهدافها بممارسة العنف والقتل، وتحسم خلافاتها بإلغاء الاخر وإقصائه من الوجود.

1.1.1- الدوافع السياسية:

يرتبط الارهاب ارتباطاً وثيقاً بالسياسة بل ان الكثير من المختصين بشؤون الارهاب وجدوا في الجريمة خاصية ثابتة وهي البعد السياسي فأغلب العمليات الارهابية تدعي لنفسها مهاماً وبرامج سياسية وعليه فأن الاسباب السياسية تعد من اهم العوامل المحركة لظاهرة الارهاب.[20]

اي ان معظم العمليات الارهابية واعمال العنف تكمن ورائها دوافع سياسية قد اعتبر البعض ان القمع السياسي الناتج عن ديكتاتورية الدولة وعصفها بحقوق الافراد وحرياتهم، وكذلك التعديلات السياسية الفجائية بنظام الحكم خاصة والتوجهات السياسية الداخلية بصفة عامة هي من اسباب اللجوء الى الارهاب[21]، تولي نظام الحزب الواحد، مظاهر تنم عن تحكم شخص واحد او فئة قليلة بمصير الدولة وشعبها[22]، فتصبح حياة الافراد وحرياتهم رضا برضا او غضب الزعيم الاوحد فيمن عليهم بحق الحياة او يحجبه عنهم.

يتحقق الارهاب بصورة غير مباشرة في السياسة الدولية حينما تهدد دول كبرى باستخدام القوة ضد دولة اخرى كما حدث حينما قال الرئيس الامريكي السابق جورج بوش الابن في احدى خطبه التي القاها امام وسائل الاعلام العالمية في اطار الحرب على الارهاب " بأن الدول التي لا تقف معنا فهي ضدنا وسيتم التعامل معها على هذا

النحو"، وهذه الكلمات حملت رسائل تهديد للعديد من الدول ولا تخرج عن كوزنها نوع من انواع الارهاب السياسي للدول الضعيفة.

ان العمليات الارهابية ذات طابع سياسي يكون هدفها في النهاية اجبار سلطات الدولة على اتخاذ قرار معين يراه مرتكبوا العمل الارهابي محققا لمصالح الجماعة التي ينتمون اليها، او الى انزال الضرر بمصالح دولة معينة او برعاياها نظرا لمواقفها السياسية من قضية معينة وما هجمات 11 سبتمبر 2001 الا احسن مثال على ذلك.

وعليه يعد الارهاب جزءاً من استراتيجية الحصول على القوة السياسية وله عدة عناصر تدخل في مكوناته وهي:[23]

1- ان الارهاب يتجلى في صور افعال عنف غير مقبول اجتماعياً او سياسياً.

2- ان هناك اتساقاً في نمط انتقاء الرموز او تمثيل الضحايا او الاهداف التي توجه اليها الافعال الارهابية.

3- ان الارهاب يهدف الى ان يخلق اثراً نفسياً في جماعة معينة تقود الى احداث تغيير في السلوك السياسي والاتجاهات السياسية.

2-1-1- الدوافع الاجتماعية والاقتصادية:

يرى الباحثون بصفة عامة ان الدوافع الاجتماعية للارهاب تعود الى التفكك الاسري وانتشار الجهل وتدهور الظروف المعيشية لدى بعض افراد المجتمع وغياب العدالة الاجتماعية فكلها اسباب كفيلة تدفع الافراد الى القيام بالاعمال الارهابية[24].

كما نجد ان شعور الفرد بالظلم والاضطهاد وان حقوقه مسلوبة في المجتمع، فإن ذلك يدفعه الى الانضمام لأي جهة لتحتمي بها وتساعده في الحصول على حقوقه وهنا تكون الفرصة مواتية لأفراد التنظيمات المتطرفة.

ويعود هذا النوع بدوره الى طبيعة الايديولوجية المسيطرة على فكر هذه الجماعات، حيث يتعارض النسق القيمي الذي تتبناه مع نسق القيم السائد في المجتمع وهي ترى بموجب افكارها ضرورة تغيير الانماط السائدة للسلوك الاجتماعي بالقوة، وبذلك فهي تجرد المجتمع القائم من شرعيتة اسوة بتجريدها النظام السياسي من شرعيته.[25]

كما يعد انخفاض المستوى التعليمي من اهم العوامل التي تساعد على سرعة الانتماء للجماعات الارهابية، فإن غالبية المتورطين في الاعمال الارهابية والتطرف هم من الأميين[26].

يعتبر العامل الاقتصادي القاسم المشترك بين جميع الجرائم، إذ يساهم الفقر وانتشار البطالة والديون وارتفاع الاسعار وانهيار العملة في العجز عن تلبية الحاجيات الاساسية للافراد، في مقابل وجود طبقة ثرية تتمتع بكافة الامتيازات المشروعة وتستغل المال العام، مما يدفع بالمجرمين اليائسين الى الثأر والانتقام[27] وهذا عن طريق الاعمال الارهابية حينما ينظمون الى تنظيمات ارهابية.

واصبح التخريب المتعمد وتدمير اقتصاديات بعض الدول دافعاً من اهم دوافع الارهاب الدولي في الفترة الحالية.

ومن جانب اخر تصبح العمليات الارهابية الوسيلة الاسرع لدى المجتمعات الفقيرة للحصول على المال الوفير والوصول الى العيش الرغيد والترقية الاجتماعية، فالكثير من الاعمال الارهابية يكون دافعها الانتقام من ذوي رؤوس الاموال والحصول على اموالهم كفدية مقابل اطلاق سراح من يخطفونه من اقاربهم.[28]

وهناك من يرى بأن الارهاب العالمي في مجملة هو ارهاب اقتصادي اكثر من كونه دبلوماسياً او حكومياً او عسكرياً، وهذا يعني ان ضرب القطاع الاقتصادي هو المفتاح لضرب القطاعات الاخرى.[29]

3-1-1- الدوافع الدينية والعقائدية:

كان للأيديولوجيا دور المحرك في الكثير من الاعمال والممارسات الارهابية، فالمثُيل والمبادئ العليا التي امن بها الارهابيون دفعتهم الى ارتكاب افظع الاعمال تحت مبررات انسانية او قومية او دينية، حيث لعبت الايديولوجيات الدينية الدور الاكبر في تأجيج عمليات الارهاب التي اجتاحت العالم منذ بداية الثمانينات من القرن الماضي ولحد يومنا هذا.

لقد برزت بشكل واضح الاعمال الارهابية بدافع عقائدي ديني بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991، حيث بدا الغرب ينظر الى الاسلام باعتباره العدو الاول لهم

بعد زوال خطر المد الشيوعي، ومن ثم اصبح المسلمون الان هدفاً لجرائم ارهاب الدولة التي تمارسها الدول الغربية ضدهم في كافة انحاء العالم.. كالعراق والسودان وليبيا كانوا هدفاً للعقوبات الدولية التي يتخذها مجلس الامن وفقاً لاحكام الفصل السابع من ميثاق منظمة الامم المتحدة[30].

وقد يرجع ارتباط الشخص بالجماعات المتطرفة وانضمامه اليها واستجابته لاتجاهاتها المذهبية الى انه قد وجد لنفسه بداخل هذه الجماعات المتطرفة مكانة متميزة لا يجدها في المجتمع الذي يعيش فيه خاصة إذا كان هذه المجتمع لا يحقق له الامان الاقتصادي، ولا يتيح له الفرصة لتحقيق طموحاته وتكون النتيجة إحساسه بالضغوط وتعرضه لمشاعر الفشل والاحباط مما يجعله مهيأ للاندماج في الجماعات المتطرفة التي تمنحه الاحساس بالراحة والقوة وتحقيق المكانة المتميزة التي حرم منها[31].

لقد مهدت الولايات المتحدة الامريكية لاسلوبها الجديد في استعمار البلدان والشعوب (التدخل لاسباب دينية) بجانب تشريعي يضفي على عملها العدواني الصفة الشرعية، إذ اصدر الكونغرس عام 1998 تشريعا يخول الولايات المتحدة الامريكية صلاحية فرض عقوبات اقتصادية وعسكرية على الدول التي تمارس الاضطهاد الديني ضد بعض الطوائف والاقليات والاديان[32].

ان جماعات العنف ودعاة الارهاب قد يتخذون من الدين وسيلة لاستقطاب الرأي العام معهم من خلال الايحاء بأن هجماتهم تلك لا تستهدف الا مواطن الكفر، وما هي إلا رد فعل مضاد على اعمال العنف والعدوان وبالتالي فهي هجمات مشروعة، وان راح ضحيتها المدنيون الابرياء، وبدات تتذرع بهذه التبريرات جماعات العنف الحالية التي طالت هجماتها المواقع كلها والبلدان دون استثناء.

ان للارهاب والتطرف الديني روافدها الخارجية المتمثلة في الدعم المادي والمساعدات التي تتلقاها من الهيئات والجهات الاجنبية والتي تقوم بالاتصال بالجماعات المتطرفة، وذلك من اجل النيل من الاستقرار السياسي الذي تعيشه هذه البلاد، في الوقت الراهن كثيراً ما ربط متطرفي الغرب وامريكا بين الارهاب والاسلام،

غير اننا نقرر بان الارهاب ليس صناعة اسلامية ولن يكون حيث ان الاسلام دين الرفق والرحمة لكل البشر، فشريعة الاسلام لا تتيح ترويع عابد في محرابه ولا راهب في صومعته.

فإنه ليس صحيحاً ولا مقبولاً الربط بين الدين الاسلامي والارهاب. حيث ان هذا الاخير هو ظاهرة عالمية لا تقتصر على البلاد الاسلامية فقط بل شهدت اوروبا نفسها في القرن الماضي وحتى في الوقت الحاضر سلسلة من الاعمال الارهابية.

4-1-1 – الدوافع الاعلامية:

يهدف الدافع الاعلامي للعمليات الارهابية الى طرح– القضية امام الرأي العام العالمي والمنظمات العالمية. فيقومون بمثل هذه العمليات لجذب الانتباه اليهم والى العالم الذي يتعرضون اليه ومحاولة كسب تأييد الدول والجماعات الاخرى لمناصرة قضاياهم[33].

فالاعلام كوسيلة ثقافية يلعب دوراً متزايداً في مواكبة ظاهرة الارهاب وكما قال (والتر لاكير)"إن الاعلامي هو افضل صديق للارهابي".[34] وتستند الاستراتيجية الاعلامية في الاعمال الارهابية للقاعدة التي تنص ارهاب عدوك، وبنشر قضيتك، فالهدف دائما من العمليات الارهابية هي جذب الرأي العام العالمي أتجاه قضية ما، وكسب تأييده لكي يقو بالضغط على دولة ما او اية جهة دولية معينة للقيام بعمل او الامتناع عن عمل.

لا يقتصر الهدف الاعلامي في الاعمال الارهابية على عرض القضية فقط وإنما يهدف ايضاً الى بث الرعب والفزع في نفوس اكبر عدد ممكن من البشر، كذلك يساعد الارهابيين كثيراً على تحقيق اهدافهم واغراضهم.

ان الارهاب يعتمد في تحقيق اهدافه على عنصرين رئيسيين الاول هو اثارة الرعب والذعر والثاني هو نشر القضية، فالارهاب كما يقول "كرنوتين" هو الدعاية عن طريق الفعل.

تأكدت هذه الوجهة في وقتنا الحاضر، وذلك باعتماد المنظمات الارهابية على الجانب الاعلامي في تنفيذ عملياتها الارهابية فيقصدون وراء كل عملية يقومون بها

جلب اكثر عدد ممكن من المشجعين والمهتمين وهو ما اطلق عليه احد الباحثين الامريكين اسم **Violence de spectacles** . إذ حصلت مثلا الاحداث التي استهدفت الولايات المتحدة الامريكية في **11** سبتمبر **2001** على حجم ضخم من التغطية الاعلامية، وقد نجح منفذوا تلك الهجمات الارهابية في الحصول على اكبر تغطية اعلامية في تاريخ الاعمال الارهابية[35].

وبدأت الجماعات الارهابية تتخذ من الاعلام وسيلة لتسويق جرائمها واعمالها الارهابية، ومن هنا بدا مشهد الاعداد للعمليات الارهابية وتنفيذها امراً سيكون ميسراً يمكن مشاهدته عبر وسائل الاعلام المرئي وهو ما شجع ويشجع الجماعات الارهابية للمضي قدماً في عملياتها الارهابية بل وتكثيفها كوسيلة لنشر الرعب.

ولابد من تشريع قوانين رادعة من شانها اخضاع وسائل الاعلام للوقاية ومعاقبة كل من يسوق للارهاب او يتعامل معه، وقد يتساءل البعض عن كيفية الحد من نقل اخبار الجماعات الارهابية عبر الانترنيت.

لان العمل الارهابي ليس وليد اليوم او الامس ولكن له جذوره العميقة الممتدة عبر التاريخ وقد واكب هذا التطور في تاريخ الارهاب تطور وتغيير في الدوافع والبواعث التي تدفع بالارهابي القيام بعملياته الارهابية.

يمثل استخدام القوة او التهديد بها احد عوامل الارهاب، لا يمكن تصور الارهاب بغير فكرة استخدام العنف، الذي يمثل جريمة وفق القانون العام، والذي يفرض لتحقيق السيطرة وإحداث الرعب، والعنف الذي يمارسه الارهاب هو وسيلة وليس غاية والاثر الذي تحدثه الواقعة الارهابية هو الهدف من الواقعة وليس الضحايا فالعنف الحقيقي موجه في رسالة الى المجتمع او متخذ القرار في الدولة، كما يستخدم العنف كوسيلة تاثير لتحقيق الهدف المرجو، ويمكن القول أن العنف يمثل لغة الارهابيين.

فالارهاب الداخلي يهدف الى ضرب الوحدة الوطنية والاخلال بالنظام العام ونشر الرعب وتعريض حياة المواطنين للخطر وإثارة الفتن بينهم، حيث تعمد الحركات الارهابية الاجرامية، مثلا الى تفجير القنابل في دور العبادة او معاهد العلم واغتيال

الشخصيات الدينية والوطنية وإلقاء تبعية تلك الاعمال على الطوائف الاخرى بقصد تفجير الصراعات والنزاعات وتفتيت قوى الدولة وإرادتها الوطنية.

كما ان الارهاب يؤدي الى تعطيل خطط التنمية التي تعتمد في جزء منها على الاستثمارات الاجنبية، مما يؤثر سلباً على الموارد المالية والاقتصادية للدولة.

واستخدام الارهاب كوسيلة لدفع السلطات الحاكمة للخضوع والتفاوض وعقد صفقات مع جماعاته بقصد الافراج عن المعتقلين، او الحصول على الاموال لتمويل نشاط المنظمةالحصول على اعتراف رسمي من الدولة بوجود المنظمة او الحصول على اعتراف دولي بوجودها لإعلان بيانات تفرض المنظمة الارهابية اعلانها واذاعتها لأجبار الدولة على الاتيان بأعمال موجهة ضد المواطنين، كإعلان حالة الطوارئ واتخاذ اجراءات امنية استثنائية تقيد حرية المواطنين، بما قد يؤدي الى فقدان الثقة في الحكومة نظراً لعدم قدرتها على تحقيق الامن، وهذا يقود الى تجاوز نطاق الشرعية الدستورية واللجوء الى القوانين الاستثنائية.

2- مفهوم التحالفات وانواعها:

2-1 مفهوم التحالفات الدولية:

يرتبط قيام الدولة بالتحالف بمفهوم توازن القوى الى حد كبير واستراتيجية تعزيز الامن الوطني للدولة ، حيث تعتمد دولة معينة او مجموعة من الدول الى مواجهة المخاطر الامنية والاقتصادية عبر اقامة حلف او كتلة يحققان الغايات الدفاعية ويعالجان المشكلات الاقتصادية ، فالاحلاف هي نوع من حشد الامكانات للدول الاعضاء في اطار اهداف مشتركة[36] .

تعددت تعريفات مفهوم التحالف حيث نجد ان بعض التعاريف تركز على البعد التعاقدي، فالتحالف من هذا المنظور هو" معاهدة تبرم ين دولتين او اكثر من اجل صد عدوان يقع على طرف او اكثر من اطراف المعاهدة".

كما يعرف قاموس العلوم السياسية التحالف أنه" علاقة تعاقدية بين دولتين او اكثر يتعهد بموجبها الحلفاء يالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب"، وسياسية التحالفات هي بديل لساسة العزلة التي ترفض اي مسؤولية عن امن الدول الاخرى، وهي تتميز كذلك

عن سياسة الامن الجماعي التي تجعل الامن عالمياً بحيث تردع العدوان وتتصدى له عند الضرورة.

وهناك تعريف اخر للتحالف يؤكد على انه " علاقة رسمية او غير رسمية للتعاون الامني ين دولتين او اكثر تشمل توقعات متبادلة بدرجة ما من التنسيق السياسي في القضايا الامنية في ظل ظروف معينة في المستقبل".[37]

كما يعرف (هولستي) التحالف بانه "اتفاق رسمي بين دولتين او اكثر للتعاون في المجالات الامنية والعسكرية" او هو معاهدة عسكرية دولية تبرم ين دولتين او اكثر لأيجاد منظمات تنسق التعاون والتعاضد في قضايا تخص الأمن القومي.[38]

وتعتبر الاحلاف من أهم النشاطات في السياسة الدولية ومن اعظم فنونها ، لانها اداة فعالة لتحقيق الاهداف السياسية ، والتي تهدف في نهاية المطاف الى تقوية مواقع الاطراف المتحالفة في مواجهة أطراف اخرى سواء كانت دواة او تحالف دولي ، وذلك من اجل الضغط واذعان الاخر او لمواجهة ضغوطه التي لايمكن مواجهتها بشكل فردي [39].

وتعد ظاهرة الاحلاف اوسع وادق واعمق في مضمونها في العلاقات الدولية مما يبدو ومن اول وهلة فهي وسيلة للتعادل بين القوى المتجابهة، وانها في الوقت نفسه وسيلة جوهرية في وضع النظام الدولي في حالة الاستقرار واللاإستقرار.

وفي عصر الارهاب تتبع الدول اسلوب تحالفات الكتل الدولية، اي اتباع عدد من الدول لخط مشترك في مجال السياسة والدفاع والتجارة ويكون في اغلب الأحيان موجة ضد مجموعة اخرى من الدول تضطر هي الاخرى الى انتهاج خط مشترك لمواجهة المجموعة الاولى. وتختلف عن التحالف من حيث [40]:-

- درجة الاختيار.
- الاختصاص والصلاحية.
- درجة التكافؤ في القوة والقدرة على التأثير.

في حين نجد هناك من يلجأ الى اسلوب التحالف عبر نهج الائتلاف الدولي ضد الارهاب وهو اتفاق ين مجموعة من الدول على تحقيق هدف او اهداف محدده وهي

في العاده علاقه غير رسميه ، عاده ما تكون في مجال محدد لمدة قصيرة ، ولا وجود للعلاقات التعاقدية فيه او لا تمثل عتصراً اساساً لوجوده . ويختلف الائتلاف عن التحالف في النقاط الاتية :

- غياب الطابع التعاقدي.
- محدودية مجالات التعاون.
- نشاة الائتلاف وانتهائه مرتبط بعامل الحرب.
- مرونة الانضمام او الانسحاب من الائتلاف

وارتكزت التحالفات الدولية في السابق على فكرة المصلحة والقوة ، اما الان في وقتنا المعاصر فأن التحالفات ضد الخطر هو الانموذج المعاصر الذي يقوم على العوامل المذهبية في تقرير عوامل الدفع نحو التحالفات [41]، وبالتالي الوصول الى درجة التكامل أو التعاون الشامل باعتباره صيغة تعاونية دولية لمكافحة الارهاب تجمع بين التكتل او الحلف الدولي تقترن وتتماثل في مجالات السياسه والاقتصاد والثقافه لكنه يقوم بالاساس على التعاون العسكري ضد الارهاب الذي يتمثل في الصيغة الاتية :-

- التسهيلات العسكريه.
- تبادل المعلومات الاستراتيجية والاستخباراية .
- اقامة تدريبات ومناورات عسكرية مشتركة.
- الدعم العسكري والامداد بالمعلومات والبيانات الاستراتيجية.
- الحرب بالوكاله لتحقيق مصالح دوله او دول التعاون الاستراتيجي.
- الوجود العسكري ولمدة محددة على اراضي الدول المنخرطة في برنامج التعاون الاستراتيجي ضد الارهاب.

كما أن اختيار دولة ما لطريق التحالف ليس مسألة مبدأ بل مسألة ملائمة، فالدولة تستغني عن احلافها اذا ما هي اقتنعت بانها من القوة بحيث يمكنها الصمود امام اعدائها من دون دعم احد، او ان اعباء الارتباطات الناتجة عن الاحلاف تفوق حسناتها المرتقبة.

لكن اتساع رقعة اللعبة الدولية بين الكبار المتصارعين على النفوذ في العالم جعلت الاحلاف ضرورة لهما في الخمسينات وخاصة مع هبوب رياح الحرب الباردة. وليست كل مجموعات المصالح المشتركة التي تستدعي سياسات وتصرفات متناسقة او متطابقة تستدعي الدخول في تحالفات صريحة. ولكن التحالف، من جهة اخرى يتطلب وجود مصالح مشتركة وثيقة لقيامه، وليس في العلاقات الدولية صداقة دامة او عداوة دائمة بل مصالح دائمة. والمصالح المشتركة هذه ليست بالضرورة محددة بإقليم جغرافي او هدف محدد مثلما كانت مصلحة امريكا وبريطانيا في حفظ توازن القوى الاوروبي.

ويجب ان يكون توزيع المنافع ضمن التحالف متبادلاً. اي ان تكون بصورة مثالية في تحالف قائم بين دول متساوية في القوة وتعمل لمصالح متطابقة. فهنا تكون الامكانات المتساوية للجميع والمتجاوبة مع البواعث المتساوية للجميع في خدمة مصالح الجميع. اما الشكل المضاد لتوزيع المنافع فهو الانتفاع وحيد الطرف الثاني يتلقى طرف واحد في الحلف حصة السبع من المنافع في حين تتحمل الاطراف الاخرى اثقل الاعباء. وما دام هدف مثل هذا التحالف هو صيانة الاستقلال السياسي والسيادة الاقليمية للدول المستفيدة فإن مثل هذا التحالف لا يختلف كثيراً عن معاهدات الحماية، فتوزيع المنافع يمكن ان يعكس توزيع القوة في الحلف وكذلك تحديد سياساته فدولة كبرى مثلاً يمكن ان تتحكم في حلف ضعيف فيما يتصل بالمنافع والسياسات وللدلالة على اتفاق يجمع عدة دول تحقيقاً لمصلحة مشتركة.

والتحالفات في اغلب الاحيان لها هدف محدد ، قد يكون تحالفاً دفاعياً او هجومياً او دفاعياً وهجومياً في ان واحد ، والتحالف المثالي هو ذلك الذي يحاول تحويل جزء صغير من اجمالي المصالح المشتركة للدول المتعاقدة الى سياسات وتدابير مشتركة.

وبما ان الحلف هو عبارة عن اتفاق رسمي بين دول ذا طابع عسكري تتعهد به الدول المتحالفة باتخاذ تدابير مشتركة لحماية امنها القومي ، وتأسيساً على ذلك فأن الحلف يجب ان يتم بمقتضى اتفاق رسمي يحدد الالتزامات للاعضاء وحقوقهم على

وجه الدقة، فلا يمكن نشوء حالة تعاون او تنسيق بين الاطراف لمواجهة مسألة او ظرف معين، اذ يمكن القول انهما في حالة تحالف كما يجب ان يكون الحلف ذا طابع عسكري لان هدفه هو حماية الامن القومي للدول المتحالفة كما يجب ان يكون الحلف بين اطراف دولية متساوية في السيادة، ومن الطبيعي ان بروز قطب ما وتزعمه للتحالف لايلغي الطلبعة التحالفية، وبشرط الا يصل ذلك الى حد الهيمنة المطلقة التي تجعل الاطراف الاخرى بموقع التابع .[42]

فسياسة التحالف تعني الاعتماد على الاحلاف كاداة من ادوات السياسة بهدف حماية الامن القومي لهذه الدول والدفاع عن مصالحها الوطنية. اذ ان التحالفات تسهم في استتباب الامن لأطرافها فأن هذا يعد مهماً بحد ذاته.

ان الدول تلجأ الى سياسة التحالف استجابة الى بعض المقتضيات او الضرورات، فسياسة التحالف لا تنشأ بسبب دوافع صلاته، بل تنشأ لوجود عدة دوافع تُساهم في قيام هذه التحالفات. ومن هنا يمكننا ان نخلص الى مدى اهمية سياسة التحالف على اعتبار انها خيار سياسي مهم خصوصاً بعد فشل عصبة الامم المتحدة ومن بعدها هيئة الامم المتحدة في تحقيق السلام العالمي والامن المنشودين من جراء قيام هذه المنظمات الدولية.

ويعتبر هذا الدافع والمبرر من أهم دوافع التحالفات ونشوئها، لذلك فإن الخوف من التعرض للعدوان والسعي الى درء هذا الخطر، هو المبرر الرئيسي وراء انتهاج الدولة لسياسة التحالف.

ومن أهم الحوافز لاقامة الحلف، حصول تغير مفاجئ في الوضع العسكري قد يحمل تهديداً خطيراً للدولة او لمجموعة من الدول وهو ما يدفعها نحو اعتماد اسلوب فعال لحماية امنها والدفاع عن وجودها، فتلجأ الدول الى التحالف، ومن الاسباب المؤدية الى تفكك الحلف هزيمة احد اطرافه او رفض الدولة او مجموعة من الدول الالتزام بمعاهدته او بروز تغير جديد في السياسة الداخلية لبعض اطرافه او حصول متغيرات كبرى في السياسة الدولية من شانها ان تؤثر في واقع ومستقبل الاحلاف القائمة.[43]

فطالما ظلت العلاقات الدولية قائمة على التعدد بين دول ذات سيادة ستبقى سياسة التحالف موجودة بسبب وجود العداوات فالخطوط الاولى من انشاء التحالف هي تحديد العدو على نحو دقيق.

وتلجأ الدول عندما تسعى الى زيادة قوتها الى سياسة التحالف كبديل لسياسة التسلح التي تستنزف موارد اقتصادية هائلة، ناهيك عن حاجة التسلح الى فترة زمنية طويلة.

لذلك فإن سياسة التحالف هي انجح في زيادة القوة من التحالف على اعتبار انها تحقق نفس النتائج وبتكلفة اقل، كما يمكن النظر الى التحالفات على اعتبار انها احدى ادوات واساليب تحقيق التوازن، وتمثل اعتبارات توازن القوى اكثر التفسيرات شيوعا فيما يتعلق بنشأة وانهيار التحالفات.

وقد يكون من الوظائف الداخلية للتحالف تقييد السلوك الدولي لبعض الدول الحليفة، او بسط الهيمنة عليها من جانب الدولة زعيمة الحلف.وتعتمد الدول القطبية في بسط هيمنتها على ما تتمتع به من نفوذ وتأثير لدى الحلفاء بحكم ما توفره لهم من ضمانات دفاعية.

ويرى الواقعيوان المعاصرون ان القدرات العسكرية والتحالفات العسكرية هما الركيزتان الاساسيتان للامن ولم يكن الاغريق أبهين باي شكل من الاشكال بقيمة التحالفات، فقد لاحظ ارسطو انه عندما يكون الناس اصدقاء فليس لديهم حاجة الى العدالة، لكنهم حينما يكونون عادلين فأنهم كذلك في حاجة الى الاصدقاء، ويعترف الثوديسيس والواقعيون الكلاسيكيون بشكل عام بان القوة العسكرية والتحالفات العسكرية هي سيوف ذات حديين، فهي قادرة على اثارة الصراع مثلما هي قادرة على منعه.[44]

2-2- انواع التحالفات الدولية:

إن المصالح المشتركة هي القوة التي تدفع او تحرك قيام أي تحالف دولي وانطلاقاً من هذا الفهم يمكننا القول إن التحالفات الدولية تختلف وتتباين من حيث الشكل او المضمون تبعاً للتأثيرات النسبية التي تتركها الطبيعة الخاصة لهذه المصالح وكذلك

طبيعة العلاقات التي تربط الدول صاحبة تلك المصالح.[45] لكن شكل التحالفات الدولية قد تغير بصورة كبيرة جداً بعد موجة الارهاب في احداث 11 ايلول 2001[46].

وتقسم التحالفات السياسية والعسكرية الدولية في الوقت الحاضر الى انواع عدة ويعتمد ذلك على طبيعة المعاهدة السياسية المنبثقة عنها تلك التحالفات ونود بيانها على النحو الاتي:

أولاً : تحالفات رسمية وتحالفات تنسيقية، فإذا كانت وثيقة التحالف قد وقعت من قبل دول معترف بها، او كان العقد موضوع التحالف مكتوباً وموقعاً عليه رسمياً، ويتحمل الطرفان الموقعان اعباء قانونية لعدم الالتزام به، سمي تحالفاً رسمياً، بعكس ما اذا كان التحالف غير مكتوب اي تحالف تنسيقي، او كان بين دول غير معترف به، فيصبح بذلك تحالفاً تنسيقياً، وتلجأ الدول الى التحالفات التنسيقية خوفاً من الانزلاق الى حروب لا ترغب بها الدول[47].

وتلجأ الدول الكبرى الى التحالفات التنسيقية تجنباً لأندفاع الدول الصغرى الى الحرب بالأعتماد عليها، في حين تفضل الدول الصغرى الحصول على المعاهدات والتحالفات الرسمية، او الى اذعان الدول الكبرى من المضي بالحرب ضد دولة غير قانعة بوضعها الاستراتيجي [48].

ثانياً : تحالفات دفاعية او تحالفات هجومية[49]، وتنشأ الاحلاف الدفاعية عادة إذا ما وجد عدو مشترك يهدد امن الدول المتخالفة. وهي التحالفات الغالبة على مر التاريخ وهي تنشأ بدافع الخوف من خطر مشترك يتهدد الدول المتحالفة دفاعاً عن الكيان الاقليمي للدول المتحالفة وحماية لأمنها القومي.

وتكون الاحلاف دفاعية عندما تتعهد الدول الاعضاء بالمشاركة الجماعية في الدفاع عن بعضها البعض من خطر الارهاب على اي من اعضاء الحلف ويسمى هذا الشكل حلف الامن الجماعي ومن اشكاله حلف الشمال الاطلسي 1949، وميثاق الدفاع المشترك بين الدول العربية 1950، والتحالف الدولي ضد الارهاب 2014 .

اما التحالفات الهجومية فهي تستهدف الهجوم على دولة او دول معينةاو انتهاج سلوك عدواني موجه الى دولة معينه وغالباً ما تتحدد في وثيقة الحلف الموقع عليها

بين الاطراف، تلك الدول الموجه التحالف ضدها، وغالباً ما تكون هذه الاحلاف سرية، او تغلف اهدافها باهداف دفاعية للتغطية على اهدافها العدوانية، وهي عادة تحالفات توسعية وغالباً ما تكون سرية ويجري تغطيتها بغطاء دفاع رسمي تجنباً للأدانة.

ثالثاً : تحالفات دائمة او تحالفات مؤقتة وذلك بالنظر الى الفترة الزمنية التي سيستمر فيها الحلف، ويرى بعض الباحثين ان المدة الزمنية لا قيمة لها، لأنه لا يوجد ما يضمن صدق نوايا الطرفين، وبخاصة مع طول المدة وزوال الاخطار، وتغير حال الفرقاء من الضعف الى القوة وبالعكس[50].

وهي تحالفات يكون لها مدة زمنية معينة تنقضي معها، او لايحدد لها وقت معين او تأريخ محدد لأنقضائها اي قد يتم الاتفاق على تجديد دوري لها بموافقة طرفيها او اطرافها، ويتخذ البعض من زمن سريان المعاهدة مؤشراً على قوة الروابط وبالتالي فكلما طال أمد المعاهدة دل ذلك على قوة التحالف ومكن أعضاءه من نسج شبكة جديدة من المصالح على النحو الذي يحدد المصالح التحالف ضد الارهاب حتى بعد انتهاء السبب الرئيس لنشأة التحالف.

رابعاً : احلاف متكافئة واحلاف غير متكافئة[51]، وتعتمد على قدرة تلك الدول، فالاحلاف المتكافئة هي الاحلاف التي تكون الدول الموقعة عليها بنفس القوة تقريباً، واما الاحلاف غير المتكافئة فإن ميزان القوة بها يميل لأحد الطرفين بشكل فاحش، وتكون هذه الاحلاف مدخلاً للهيمنة على كثير من الدول الضعيفة.

خامساً: التحالفات الثنائية او الجماعية: حيث تعتمد هذة التحالفات على عدد الدول الداخلها فيها وهي اما ان تكون تحالفات ثنائية ويقصد بها التحالفات التي تقوم بين دولتين او طرفين فقط لمكافحة الارهاب وقد يكون ذلك بسبب أدراكهما لفاعلية التحالف الثنائي وعدم الحاجة الى حلفاء أخرين، وقد يكون لأعتبارات اخرى منها اما رغبة دولة معينة في اقامة رابط تحالف مع دول أخرى وهي غير قادرة على ضمه الى تحالف جماعي بسبب اعتراض اعضاء الحلف على قبول عضويتها فيه، او قد يكون هناك رغبة في اظهار درجة اعلى من التعاون بين دولتين اعضاؤه في حلف جماعي.

او تكون تحالفات جماعية وهي التي يزيد اعضاؤها عن دولتين وهذا النوع هو الغالب على التحالفات الدولية في الوقت الحاضر.

3-1 العلاقة بين التحالفات والإرهاب:

تسعى الدول الى تحقيق امنها من خلال القدرات الذاتية او بالتكامل مع حلفائها لسد فراغ الضعف وتحسين مساحات القوة الاستراتيجية في الدولة ، ومن النظريات المعاصرة لتحقيق الامن القومي هو التحالفات ضد الخطر وبما إن الإرهاب يعد من بين المخاطر الاساسية للدول في القرن 21، فأن التحالفات تعد احد الادوات المهمة للقضاء على الارهاب،

اذ يعتبر الأمن المفهوم الأكثر ارتباطاً بمصير حياة الشعوب والدول، وعندما ظهر مفهوم "الدولة الامة" في اوربا خلال اتفاقية ويستفالية في 1846 فقد توسعت شبكة العلاقات بين الدول وبفضل التقدم التكنولوجي وتقارب المسافات الجغرافية فقد ازدادت مصالحها في الخارج ووصلت الى مرحلة المصالح المتبادلة والمشتركة فيما بينها، وقد دفع هذا التقارب والتبادل الى انقلاب حقيقي طرأ على مفهوم الامن في العالم وكان اهم عنصر في هذا الانقلاب هو توحيد الحقل الاستراتيجي العالمي، بحيث ماعاد من الممكن لأية جماعة مهما كان حجمها او وزنها ان تفكر في سياسة امنية خاصة او ان تبقى بمعزل عن هذا الميزان القوي على الصعيد العالمي، فالتداخل الذي حصل بين الأمم والقارات ربط كل قوة قائمة بصرف النظر عن قيمتها بالقوى الاخرى، واوجد حساباً واحداً للقوى تشترك فيه جميع القوى المحلية والإقليمية والدولية كل حسب قدرتها في عملية صراع عالمي دائم وشامل وفي تحول مستمر.[52]

ويشكل الارهاب انتهاكاً صارماً لحقوق الانسان والشرعية الدولية والقواعد القانونية من جهة والقواعد العرفية والدينية من جهة اخرى ويؤدي الى اثارة الرعب والتهديد للأمن والسلم الدوليين ويعرض الاستقرار الداخلي والدولي والعلاقات بين الدول للخطر.[53]

ويعتبر الارهاب الدولي من اخطر وابشع الظواهر التي انتشرت في عالمنا المعاصر حيث اصبحت تعاني من ويلاته شعوب العالم بدرجات متفاوتة واشكال مختلفه،

وجعلت العالم يسير نحو احداث ارهابية اكثر سخونة واكثر خطورة، وبلغ الارهاب اليوم حداً لا يمكن معه بقاء البشرية واقفة ومكتوفة الايدي لانه اصبح ظاهرة شديدة الخطورة تهدد السلم والامن والاستقرار الداخلي للدول وتعوق خطط التنمية بشتى انواعها فيها، كما تهدد السلم والامن الدوليين وتنال من العلاقات الدولية ويصيبها الخلل.[54]

وسيظهر ارهاب عابر للحدود الوطنية نوعياً لا كمياً، حيث سيعمد الارهابيون الى اضفاء صفة الارهاب العابر للحدود الوطنية بشكل متزايد على بعض جوانب عملياته، مما سيزيل ببساطة الخط المبهم اصلاً الفاصل بين الارهاب المحلي والارهاب الدولي.[55]

فالارهاب يشكل تهديداً وتحدياً خطيراً للأمن والسلم الدوليين، وقد اثبت الارهابيون بأنهم بارعون في استغلال الثغرات في جهود مكافحة الارهاب الدولي، وهذا يتطلب بناء قدرات جميع الدول لمواجهة التهديد الارهابي للرد على هذا التهديد عبر التحالفات الدولية.

هذا التهديد اوجد اتجاهاً لدى الدول بضرورة التحرك نحو التكتل الدولي في شكل تحالفات اقليمية ودولية عبر القارات يترجم إرادة الاطراف المتعاقدة وفق النصوص التنظيمية والمبادئ الاساسية للمعاهدة المنشئة للتحالفات لغرض مواجهة الارهاب والتصدي له. اي ان يتم هذا من خلال التعاون الدولي على اوسع نطاق وباستخدام مجموعة واسعة من الموارد لتحسين الجهود الجماعية لمواجهة التهديدات مثل التطرف والتجنيد والحفاظ على مكافحة الارهاب بشكل مباشر على الصعيد الدولي من خلال التنسيق السلس وبناء القدرات اللازمة بأكثر فاعلية والتعاون عبر الحدود لتتبع التمويل وتعطيل التخطيط وملاحقة الأرهابيين ومنع وقوع الهجمات الأرهابية في المستقبل، وهذا يتم من خلال التحالفات الدولية وتعزيز جهود التعاون الدولي.[56]

وقدم عالم العلاقات الدولية الدنماركي (أولي ويفر) مصطلح (الأمننة) العالمية للإرهاب لبيئة الأمن الحالية التي تتعلق بالمكون الأيديولوجي لتقويم الخطر والضعف،

فعندما تتم أمننة مشكلة اجتماعية أو سياسية يتم تقديمها كخطر وجودي يتطلب سلطات خاصة أو إجراءات استثنائية تمضي الى ابعد من القوانين والإجراءات المعتادة وتأخذ مكاناً خارج الإطار العملي المقبول عموماً للدولة.[57] وذلك عبر اللجوء الى الدخول في التحالفات الدولية لغرض مواجهة تلك التحديات والتهديدات.

فالدولة تدخل مع دول اخرى بتحالفات امنية وهذا يمكنها من تحمل عبء توفير بناء القدرات والتدريب والمساعدة اضافة الى بقاء الثقة اللازمة لتبادل المعلومات الامنية والأستخباراتية لمنع وكشف الاعمال الارهابية، وعادة ما تطمح الدول الصغرى بالحصول على حماية الدول الكبرى لها، ولكي تتحمل نفقات الدفاع عنها ضد الارهاب وهي عادة تكون اعباء ثقيلة تفوق قدرات الدولة وحدها، وذلك يدفها للبحث عن الدخول في التحالفات والاحلاف، وتعتبر التحالفات السياسية والعسكرية ظاهرة ملازمة لمكافحة الارهاب حيث تسعى كل دولة الى تحقيق امنها الفردي ومكافحة الارهاب من خلال البحث عن القوة وبذلك تصبح امام خيارين مهمين وهما اما زيادة قوتها الذاتية اعتماداً على وسائلها الخاصة او اضافة قوتها وامكانياتها الى قوة دول اخرى.

وتفضل الدول الخيار الثاني لزيادة قوتها من خلال التحالفات لأن هذا الأسلوب يحقق أمرين هما:[58]

1- تجنب الارهاب والاخطار التي تواجهها من الدول المتحالفة معها.

2- ان الاعتماد على قوتها الذاتية لصد الارهاب سيرهق اقتصادها اذا اعتمدت على قدراتها الذاتية وحدها.

وقد اشر انتهاء الحرب العالمية الاولى اختفاء الدبلوماسية التقليدية بكافة خصائصها وانواعها في التعامل الدولي، وظهر نوع جديد من الدبلوماسية الحديثة وغير المباشرة والتي تتميز بالعقلانية ومن بين الانماط الحديثة للدبلوماسية الدولية هي دبلوماسية التحالفات (Diplomacy Alliance) والتي تتمثل في اقامة التحالفات العسكرية ومعاهدات الدفاع المشترك وهذة التحالفات افرزت ترتيبات على مستوى السياسة الدولية منها التوازن في القوى والامن الجماعي ومكافحة الارهاب الدولي.

وخلال الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية تطورت سياسات التحالفات تطوراً اساسياً فبعد ان كانت ظاهرة بسيطة تتعلق بالتحالفات في اطار الامن العسكري اصبحت ظاهرة متعددة الابعاد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بشتى الوظائف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومع تعدد القضايا العالمية وتزايد عدد الوحدات العاملة في البيئة الدولية زاد تعقيد السياسات التحالفية اذ جعلت من سياساتها التحالفية وسيلة لضمان اهداف مختلفة منها حماية الذات وصيانة استقلال الوحدة الدولية وسلطة اتخاذ القرار ومشروعيتها الدولية كما تطمح الى تحقيق الامن ومكافحة الارهاب بمعنى محاولة خلق اطار اقليمي او عالمي يتميز باقل قدر من التهديد والارهاب الخارجي للبيئة الدولية.

فالدول تولي في اطار برنامج سياستها الخارجية اهتماماً كبيراً بالتحالفات ضد الارهاب، وذلك لزيادة قوتها في محاولة تحقيق اهدافها المتعلقة بالامن والاستقرار، وذلك عندما تكون قدرتها غير كافية على تحقيق اهدافها ويتم اختيار الشركاء على اسس واقعية على نحو يزيد من احتمال تحقيق تلك الاهداف، فكلما اتسع مجال السياسات التحالفية إلا وزاد اهتمام الدول بربط علاقاتها مع دول اخرى بتحالفات على اعتبار ان عدم الشعور بالامن النابع من الشك والخوف بعد تحديات الارهاب وبرز هذا الاتجاه بصورة واضحة خصوصاً بعد احداث **11/9/2001**، دفع الدول الى التنافس على مزيد من القوة الذاتية او الانضمام الى قوة كبرى عبر الدخول في تلك التحالفات الدولية.

وكما يتعاظم الدافع لطلب التحالفات عندما يكون النظام الدولي اكثر فوضى والفرضية القائمة في هذه الحالة ان منطق الثقة والخوف هما العاملان الملزمان بالنسبة للدول الى اتخاذ الحلاف والتحالفات ضد الارهاب كأحدى مرتكزات سياستها الخارجية في مطلع القرن الحادي والعشرين .

ويؤكد البعض ان الجانب الذي يتم التركيز عليه في التحالفات وعلاقتها بمكافحة الارهاب هو التنسيق المشترك في ظل غياب الاتفاقات الرسمية، اي وجود درجة عالية من التنسيق والتشابه في السياسات الخارجية وبالتالي فالتحالف وعلاقته بمكافحة

الارهاب هو علاقة رسمية او غير رسمية للتعاون الامني الدفاعي بين دولتين او اكثر تشمل توقعات متبادلة لدرجة ما من التنسيق السياسي في قضايا الارهاب في ظل ظرف معينة في المستقبل.

التحالفات الدولية ضد الارهاب تتضمن وجود تعاون يحقق أهدافاً مشتركة لدولتين أو أكثر، ولابد أن يتوافر شرطان أساسيان لقيام أي تحالف ، اذ يجب أن تكون الأهداف المشتركة لها صفة الشمولية؛ لتتضمن الأهداف السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وبالقطع الأمنية ، اضافة الى ضرورة انخراط مؤسسات الدولة السيادية كافة، وزارية ورئاسية، لتحقيق أهداف واضحة ومحددة ومشتركة.

وبالتالي ان محاور محاور عمل التحالفات الاستراتيجية ، تشتمل على عناصر متعددة، من أبرزها [59]:

1 . تكوين رؤية عامة ومشتركة تحدد بوضوح الأهداف المطلوب تحقيقها من التحالف.

2 . تحديد مساهمات كل طرف في التحالف: موارد، تسليح، استثمارات، مشروعات.. إلخ.

3 . تحديد أساليب الاتصال وتبادل المعلومات على مختلف المستويات؛ رئاسي، ووزاري، وأمني، واقتصادي، وغيرها.

4 . وجود اتفاقيات ومذكرات للتفاهم تنظم قواعد التحالف.

5 . تحديد الآليات المشتركة لمتابعة الأوضاع السياسية الجارية التي تؤثر على دول التحالف سياسياً واقتصادياً وأمنياً.

ولذلك نجد ان التحالفات الدولية ضد المخاطر التي تهدد الامن القومي للدولة في القرن الحادي والعشرين باتت مكلفة اقتصاديا كون ان التحالفات تحتاج الى محفزات وبالتالي ستنعكس على ميزان المدفوعات الوطني للموازنة الاتحادية لصالح الدول التي توفر الغطاء الاكبر في التحالف الدولي [60].

وبالتالي قيمة التحالفات ضد الارهاب انها ذات بعد عسكري ، وهذا ما يتطلب الشراكة ضد الخطر عبر الشراكة في تحمل التكالف للطرف المهدد بصورة اكبر ، وهذه التكاليف ستكون منظورة وغير منظورة [61].

وفي ظل الحرب على الارهاب والتنظيمات الارهابية الجديدة مابعد القاعدة ، فأن ضرورات التحالفات الدولية باتت مهمة استراتيجية للدول التي تمتلك مصالح حيوية او دول تعاني من الارهاب الدولي العابر للحدود [62].

ولذلك نجد ان التحالفات الدولية التي برزت بعد بروز كيان داعش الارهابي في عام 2014 جاءت محاولة للقضاء على التنزيمات الارهابية وزيادة فاعلية الدول الهشة في الشرق الاوسط وشمال افريقيا [63].

ولذلك نجد ان التحالفات الدولية باتت مهمة للقضاء على التنظيمات الارهابية وخصوصاً اجيال كيان داعش الارهابي التي بتت تحتاج الى قدرات استخبارية متطورة لتفكيك الشبكات الارهابية التي باتت تحي للامن العالمي والامن الوطني والاقليمي في كل بقاع العالم [64].

وعندما نحلل العلاقة بين التحالف ومكافحة الارهاب فانها علاقة رسمية او غير رسمية للتعاون العسكري الامني بين دولتين او اكثر تنطوي على نوع من التعهد وتبادل المنافع، اي ان السمة الاساسية هي التعهد بالمساعدة العسكرية والمعلومات الامنية المتبادلة في ظروف محددة، وهناك العديد من الدول المعاصرة تحجم عن توقيع اتفاقات رسمية مع حلفائها في الحرب على الارهاب وهنا لابد من ادخال تفاعلات التحالف غير الرسمية في هذا الاطار، ورغم ذلك فان التحالفات الحالية لمكافحة الارهاب تتسم بـ:-

- **وجود الالتزام الرسمي في مكافحة الارهاب اي لابد من وجود معاهدة او اتفاق رسمي.**
- **ان التحالفات ضد الارهاب عادة ما تكون موجهة الى دولة او دول محددة بأعتبارها مخطط او محبذ او ممر او ممول للارهاب.**
- **ان التحالفات ضد الارهاب تنشئ لجاناً تعمل على تنفيذ الاهداف مراقبة الالتزمات.**

ويميز المختصون في دراسة التحالفات بين نوعين منها بحسب بنيان الاحلاف ضد الارهاب فكل منها له تأثيره الخاص على العلاقات بين اعضاء التحالف وسلوك الدول الاعضاء ضد الارهاب وهما:[65]

1- التحالفات ضد الارهاب ذات البنيان المتعدد

وهي تلك التحالفات التي لا تسيطر فيها دولة واحدة على عملية اتخاذ القرار الحلف في عملية مكافحة الارهاب وفي جميع القضايا، ولا تستطيع الدولة الاكبر فرض أرائها على باقي الاعضاء، ولهذا يسميها البعض بالاحلاف المتكافئة او المتساوية، وعادةً ما تتخذ القرار في الحلف ضد الارهاب بعد مناقشة عامة تنتهي بنوع من الحلول لمواجهة الارهاب .

واذا ما اختلف موقف دولة عضو مع مواقف باقي الاعضاء فإن سلوكها الانشقاقي هذا بصدد قضية مكافحة الارهاب عادةً ما ينحصر في جزئية من عمليات مكافحة الارهاب، كما انة لا يواجه بقمع من القوة الرئيسة في الحلف، ومن ثم يسمح لتلك الدول بالتعبير عن وجهات نظرها ومواقفها وايضاً في الإسهام في أنشطة التحالف ضد الارهاب بالقدر الذي تحدده الرؤية الاستراتيجية.

2- الاحلاف ضد الارهاب ذات البنيان الهرمي

تتميز هذه الاحلاف ضد الارهاب بوجود دولة واحدة تسيطر على عملية اتخاذ القرار في الحلف ضد الارهاب، وتستطيع هذه الدولة بأن تفرض أرائها على باقي الدول الاعضاء اذا تتطلب الأمر ذلك.

وتتميز هذه الاحلاف ايضاً بحرص الدولة الاكبر على تأكيد سلطتها على الدول المنضوية تحت لواء الحلف، والحد من حريتها في سياسات مختلفة عن سياستها وذلك حرصاً منها على حماية تماسك الحلف ضد الارهاب وفرض نفوذها وقد يصل الأمر الى حد التدخل المباشر للتأثير في السياسات الداخلية والخارجية لتلك الدول.

كما ان جهود مكافحة الارهاب الدولي لابد من أن تأتي في اطار الشرعية الدولية وان تقوم الدول بالدور الرئيس في هذا الخصوص، فقد أكد وزير الدفاع الروسي في كلمة اختتام المؤتمر الدولي الثالث برعاية مجلس روسيا الناتو حول "العسكريين في

محاربة الارهاب" أن على الامم المتحدة ان تؤدي دور منظم ومنسق للجهود الرامية الى مكافحة الارهاب الدولي، وأن الانتقال الى اعمال احادية الجانب في مكافحة الارهاب يمكن ان يعني أنهيار التحالف الدولي المناهض للأرهاب.[66]

ولمكافحة الارهاب لابد من وجود تحالف دولي فعال يربط القدرات الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية والاستخباراتية والقدرات التكنولوجية وهيئات فرض القوانين المتعلقة بالارهاب، فالتحالف الدولي امر مهم للنجاح في محاربة الارهاب الدولي فبدون تعاون دولي يُحكم على الحرب ضد الارهاب بالفشل.

4-الخاتمة

لقد شكلت احداث 11 أيلول 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية نقلة نوعية وخطيرة في تطور ظاهرة الإرهاب وانعكاسها على تطور السياسة الدولية بأتجاه زيادة الميل نحو التحالفات الدولية ، حيث أصبح الجيل الرابع من الإرهاب الحالي يتسم بخصائص مميزة ومختلفة من حيث التنظيم والتسليح والأهداف عن الأجيال السابقة وخصوصاً معاناة العراق التي انتصر عليه لكن مازال تحدي الارهاب العابر للحدود هو احد التحديات القائمة .

وقد أدت أحداث 11 أيلول 2001 إلى إعادة تشكيل السياسات الخارجية للدول الكبرى، بما يتضمنه ذلك من إعادة تعريف أدوات هذه السياسات ولاسيما الأداة العسكرية، حيث شكلت تلك الأحداث نقطة تحول في النظام الدولي، حيث أصبح الإرهاب الشكل الرئيسي للصراع المسلح على الساحة الدولية لما يمثله من تهديد جديد الأمن الدولي.

وتعد ظاهرة الإرهاب من اخطر وأبشع الجرائم التي انتشرت في عالمنا المعاصر بحيث أصبحت عالمية الطابع، وتعاني من ويلاتها دول وشعوب العالم بدرجات متفاوتة واشكال مختلفة، وقد تفاقمت ظاهرة ارتكاب الاعمال الأرهابية في السنوات الاخيرة وعلى نحو مختلف متخذة اشكالاً وصوراً عدة حتى بدأ التخوف من ان ينعت قرننا الحالي بـ (قرن الارهاب). ويشكل هذا تهديداً للسلم والامن الدوليين ويعرض الاستقرار الداخلي والدولي والعلاقات بين الدول للخطر.

وإزاء هذا التهديد برزت الحاجة إلى رد فعل عالمي من قبل الدول كافة حيث أصبحت سياسات تلك الدول موجهة بالكامل نحو هدف مواجهة الإرهاب ومكافحته بما ينطوي على ذلك من إعادة لتشكيل التحالفات الدولية، وان مواجهة الإرهاب شكلت المهمة الأولى الموضوعة على قائمة الاهتمامات الدولية لدول العالم نتيجة لقدرة الدولة من خلال التحالفات الدولية على مواجهة الإرهاب.

إن القضاء على ظاهرة الإرهاب بمختلف أشكالها وصورها وأساليبها المتنوعة، أمر مربوط في المقام الأول بالوقوف على الأسباب والدوافع الكامنة ورائه، إلى جانب تحديد أهم وأبرز الآثار المترتبة على ظاهرة الإرهاب، الأمر الذي يُعد دافعاً كبيراً لدفع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية إلى العمل بكل ما أوتيت من قدرات وإمكانات لمحاربة الارهاب، وقد استعرض البحث الحالي الآثار السياسية والأمنية المترتبة على ظاهرة الإرهاب، وكيف أنها تؤثر وبشكل مباشر على الأمن والسلم الدوليين.

انتقال نطاق ظاهرة الارهاب من المستوى المحلي الى المستوى الاقليمي ليتعداه الى المستوى الدولي واصبح ارهاباً عابراً للحدود، وهذا يتطلب تظافر الجهود الدولية لغرض مواجهته ومكافحته وتعتبر التحالفات الدولية من بين ابرز تلك الجهود .

هناك حاجة الى وضع الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب قيد التنفيذ وبناء استراتيجية معاصرة للأمن الوطني بالتعاون بين الأنظمة الأمنية المحلية والإقليمية والدولية لتضيق الخناق على المنظمات الإرهابية وتجفيف مصادر تمويلها، ونحن في العراق لابد ان تتجه سياستنا الخارجية في معالجة ملف مكافحة الارهاب عبر إعادة صياغة التحالفات الدولية في ضوء المصالح الوطنية العراقية العليا.

الهوامش

[1]د.ابراهيم انيس واخرون ،المعجم الوسيط،ج 1 ، ، ط 2(القاهرة: مجمع اللغة العربية، 1972) م،ص 367، كذلك انظر: مختار الصحاح ، ط 11(القاهرة، 1962)، ص 259.

[2]ا.م.د.شوقي محمد صلاح، تعريف الارهاب، سلسلة مقالات ج 2،(البحرين:الاكاديمية الملكية للشرطة، 2004)،ص 1

[3] اللواء محمد انور البصول، الاتصال واثرة في عمليات الارهاب، من كتاب " الارهاب والعولمة، (الرياض: اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، 2002)، ص 277

[4]احمد جلال عز الدين، الارهاب والعنف السياسي، (بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر)،عام 1986، ص 23.

[5]جيمز آدمز، تمويل الارهاب، شركة سيمون وشيستر ، نيويورك 1986م: 6، ص 13–14

[6]موسى جميل الديك :الارهاب والقانون الدولي : www.aeab law.com

[7]سامي جاد عد الرحمن، ارهاب الدولة في اطار القانون الدولي العام، اطروحة دكتوراه – كلية القانون /جامعة عين شمس، القاهرة، عام 2003، ص 78

[8]يوسف كوران ،جريمة الارهاب والمسؤولية المترتبة عنها في القانون الجنائي الداخلي والدولي، (العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،2007)،ص 2

كذلك انظر: ا.م.د.شوقي محمد صلاح، تعريف الارهاب، م.س.ذ، ص 1

احمد جلال عز الدين، الارهاب والعنف السياسي، (بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر)،عام 1986، ص 23

[9]منتصر سعيد حموده، الارهاب الدولي، جوانبه القانونية ووسائل مكافحته في القانون الدولي العام والفقة الاسلامي،(دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية، عام 2006)، ص 41

[10]حسنين المحمدي بوادي ، حقوق الانسان بين مطرقة الارهاب وسندان الغرب، الاسكندرية : دار الفكر الجامعي ، عام 2004، ص 54

[11]علي يوسف الشكرجي ، الارهاب الدولي،)الاردن:دار اسامة للنشروالتوزيع، ط 1)عام 2008 ، ص 22

[12]سامي جاد عد الرحمن ،ارهاب الدولة في اطار القانون الدولي العام، اطروحة دكتوراة، كلية القانون –جامعه عين شمس :القاهرة،2003، ص 78

[13]حسنين محمدي البوادي، حقوق الأنسان بين مطرقة الارهاب وسندان الغرب، (الاسكندرية: دار الفكر الجامعي)، عام 2004،ص 54

[14]اللواء د.عبد الرحمن رشدي الهواري، التعريف بالارهاب واشكاله، من كتاب " الارهاب والعولمة،(الرياض: اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، 2002)، ص 17

[15]د.عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، الجريمة الارهابية ، (مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2005)، ص 42

[16]اللواء د.عبد الرحمن رشدي الهواري، التعريف بالارهاب واشكاله، مصدر سبق ذكره ، ص 28

[17]محمد فتحي عيد، الاساليب والوسائل التقنية التي يستخدمها الارهابيون وطرق التصدي لها ومكافحتها(الرياض: اكاديمية نايف العربية للعلوم الامنية، 2001)، ص 17

[18]د.عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، الجريمة الارهابية، مصدر سبق ذكره ، ص 40

[19] قانون مكافحة الارهاب رقم (13) لعام 2005، جريدة الوقائع العراقية، عام 2005.

[20] يوسف كوران ،جريمة الارهاب والمسؤولية المترتبة عنها في القانون الجنائي الداخلي والدولي، م س ذ، ص 37.

[21]د. عصام عبد الفتاح، الجريمة الارهابية، مصدر سبق ذكره ، ص 25.

[22]علي الشكرجي، الارهاب الدولي، مصدر سبق ذكره، ص 50.

[23]اللواء د.عبد الرحمن رشدي الهواري، التعريف بالارهاب واشكاله، مصدر سبق ذكره ، ص 29–30

[24]للمزيد انظر: د.محمد حافظ الرهوان، التخطيط لمواجهة الازمات والكوارث ومكافحة الارهاب، (القاهرة: هلا للنشر والتوزيع، ط 1) 2006، ص ص 270–276.

[25]اللواء د.عبد الرحمن رشدي الهواري، التعريف بالارهاب واشكاله، مصدر سبق ذكره ، ص 47

[26]محمود عربي ، الارهاب، مصدر سبق ذكره، ص 56.

[27] المصدر نفسه ، ص 57.

[28]د.عصام عبد الفتاح عبد السميع مطر، الجريمة الارهابية ، مصدر سبق ذكره ، ص 28

[29]اللواء د.عبد الرحمن رشدي الهواري، التعريف بالارهاب واشكاله، مصدر سبق ذكره ، ص 149

[31]أحمد ابو الروس، الارهاب والتطرف والعنف في الدول العربي، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2001م، ص 13.

[32]نقلا عن هيثم موسى، الفرق بين الارهاب الدولي ومقاومة الاحتلال، مرجع سابق، ص 396.

[33]د. نبيل احمد حلمي، الارهاب الدولي، مرجع سابق، ص 15.

[34]يوسف كوران ،جريمة الارهاب والمسؤولية المترتبة عنها في القانون الجنائي الداخلي والدولي، م س ذ، ص 42

[35]يوسف كوران ،جريمة الارهاب والمسؤولية المترتبة عنها في القانون الجنائي الداخلي والدولي، م س ذ، ص 42

[36] د. عدنان السيد حسين ، نظرية العلاقات الدولية ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر التوزيع ، بيروت ، 2010 ، ط 3 ، ص 111

[37]Alistair Millar And Eric Rosand:Building Global Alliances In The Fight Against Terrorism (Center On Globaa Counterterrorism Cooperation ,2007),p72

[38]د.علي عودة العقابي ، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، (بغداد: دار الرواد المزدهرة، تشرين الاول 2010)، ص 177

[39] د. ابراهيم ابو خزام ، الحروب وتوازن القوى : دراسة شاملة لنظرية توازن القوى وعلاقاتها الجدلية بالحرب والسلم ، دار الاهلية ، عمان ، 1979 ، ص 160 .

[40]د.علي عودة العقابي، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات،م س ذ، ص 177

[41] د.أسماعيل صبري مقلد،نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، دار السلاسل، الكويت، 1987، ص 292.

[42] د. ابراهيم ابو خزام ، الحرب وتوازن القوى ، مصدر سبق ذكره ، ص 162 .

[43] د. عدنان السيد حسين ، نظرية العلاقات الدولية ، مصدر سبق ذكره ، ص 112 .

[44] تيم دان ، ميليا كوركي ، ستيف سمث (تحرير) ، نظريات العلاقات الدولية : التخصص والتنوع ، ترجمة ديما الخضرا ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، 2016 ، ص 166

[45]– د.علي عودة العقابي، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، م س ذ، ص 178

[46] د. بهاء عدنان السعبري، الرؤية الأمريكية للتحالفات الدولية بعد احداث 11 أيلول 2001، مجلة دراسات دولية، العدد 57 ، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية ، جامعة بغداد ، 2014 . ص 8

[47]ممدوح محمود منصور، سياسات التحالف الدولي، (الأسكندرية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، عام 1997)، ص 187

[48] د.خليل حمود عثمان ، الدبلوماسية الالمانية واساليبها في تحطيم الدبلوماسية الاوربية : الاسس والنتائج 1933 – 1939 ، مجلة الاستاذ ، العدد 205 ، جامعة بغداد ، 2013 ، ص 10

[49]محمود ممدوحمنصور، سياسات التحالف الدولي، ص 183.

[50]منصور ممدوح ، سياسات التحالف الدولي، مصدر سبق ذكره ،ص 186.

[52] رياض مزبان: الحلف الاطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الامريكية " دراسة حالة حرب الخليج الثانية"، رسالة ماجستير، (جامعة الخضر– باتنة، كلية الحقوق – قسم العلوم السياسية،2004)،ص 13

[53]د.حمدان رمضان محمد، الارهاب الدولي وتداعياته على الامن والسلم العالمي:دراسة تحليلية من منظور اجتماعي،مجلة ابحاث كلية التربية الاساسية (المجلد 11،العدد 1)، عام 2011،ص 283

[54]د. حمدان رمضان محمد، الارهاب الدولي وتداعياته على الامن والسلم العالمي...، مصدر سبق ذكره ،ص 287

[55] مركز الامارات للدراسات والبحوث، التطورات الإستراتيجية العالمية: رؤية استشرافية، ط 1، 2011، ص 208

[56]Alistair Millar And Eric Rosand:Building Global Alliances In The Fight Against Terrorism‹o.p.t‹p74

[57]رونالد كريلينستن، مكافحة الإرهاب، ترجمة أحمد التيجاني، (أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط 1)عام 2011، ص 40

[58] رياض مزبان: الحلف الاطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الامريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص 14

[59] مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ، التعاون الاستراتيجي: التحديات الأمنية التي تواجه المنطقة العربية ، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة ، 26 – 5 – 2017

https://futureuae.com/ar/Activity/Item/28/

[60] DR. SANGIT SARITA DWIVEDI , ALLIANCES IN INTERNATIONAL RELATIONS THEORY , International Journal of Social Science & Interdisciplinary Research Vol.1 Issue 8, August 2012, ISSN 2277 3630 . p 12

[61] Stefan Bergsmann , The Concept of Military Alliance , 26-5-2017 . p 10
www.bundesheer.at/pdf_pool/publikationen/05_small_states_04.pdf

[62] Aldo Borgu , Costs and Benefits of the US Alliance in an Age of Terrorism , A presentation to the Asia-Pacific College of Diplomacy Conference on The AustralianAmerican Alliance Canberra 1-2 December 2005 . p 3
https://www.aspi.org.au/__data/assets/pdf_file/0019/17317/Cost_and_Benfits_US_Alliance.pdf

[63] URI FRIEDMAN , Is Terrorism Getting Worse? , JUL 14, 2016 . p 2
https://www.theatlantic.com/international/archive/2016/07/terrorism-isis-global-america/490352/

[64] SIMON COTTEE , What Motivates Terrorists? , JUN 9, 2015 , p 4-5
https://www.theatlantic.com/international/archive/2015/06/terrorism-isis-motive/395351/

[65]رياض مزبان: الحلف الاطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الامريكية...، مصدر سبق ذكره ، ص 9

[66]د.سعد الحمداني، العلاقات الروسية الايرانية 2003–2010،مجلة السياسة والدولية ، العدد 21 ، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية ، 2012 ، ص 7